

الاقتصاد

تظل التوقعات الاقتصادية لسلطنة عُمان لعام 2026 إيجابية بشكل عام، مدعومة بجهود مستمرة لتنويع الاقتصاد وتحسّن الأسس الاقتصادية الكلية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو اقتصاد عُمان بنسبة 3.5% في عام 2026، مما يؤكد استمرار مرونته في ظل بيئة عالمية مليئة بالتحديات. ومن المتوقع أن يظل النمو مدعومًا بنشاط مستقر في القطاعات غير النفطية، إلى جانب مواصلة تنفيذ الإصلاحات المالية. وتعكس هذه المرونة النشاط المستمر في قطاعات غير نفطية مثل الخدمات اللوجستية، والسياحة، والصناعة، والطاقة المتجددة، بالتوازي مع تخفيف تدريجي لقيود إنتاج النفط.

ووفقًا لتقرير الاستقرار الاقتصادي الكلي الصادر عن البنك المركزي العماني، أظهر الاقتصاد قدرة قوية على مواجهة الصدمات الخارجية، مدعومًا بإدارة مالية حذرة وإصلاحات هيكليّة. كما أن التصنيف الائتماني لعُمان ضمن فئة الدرجة الاستثمارية، إلى جانب بيئة تضخم منخفضة نسبيًا، والإنفاق الموجّه على البنية الأساسية، يعزز من أفاق النمو على المدى المتوسط.

كما تشير موازنة عام 2026 إلى إطلاق خطة خمسية جديدة متوافقة مع رؤية عُمان 2040، والتي تركز على الاستدامة المالية، وخفض الدين العام، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي. وبمجموع هذه العوامل، فإن عُمان في موقع يمكنها من الحفاظ على نمو مستقر، مع التخفيف من المخاطر الخارجية والمضي قدمًا في استمرار التحول الاقتصادي طويل الأجل.

النتائج المالية:

للفترة المالية للربع الأول المنتهي في 31 مارس 2026، حققت الشركة إيرادات إجمالية بلغت 3.872 ألف دينار، بالمقارنة مع 3.945 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي. وبلغ صافي ربح الشركة بعد الضريبة ومخصص خسائر الائتمان 961 ألف دينار خلال الفترة، مقارنة بـ 919 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي، مسجلًا نموًا بنسبة 4.57%.

كما بلغ إجمالي محفظة مدينو الأقساط للشركة كما في 31 مارس 2026 مبلغ 149.7 مليون دينار .

بلغ إجمالي مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة والأرباح المجنبة على ذمم التمويلات المدينة 15.60 مليون دينار كما في 31 مارس . 2026

التحديات

يواصل الاقتصاد العالمي مواجهة تهديدات مستمرة تتمثل في تقلبات أسعار النفط، واضطرابات سلاسل الإمداد، والتوترات الجيوسياسية، وتعطل حركة التجارة العالمية، إضافة إلى الظواهر المناخية الصعبة. كما يُعد استمرار النزاعات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط من أبرز المخاطر السلبية التي قد تؤثر على قطاع الخدمات اللوجستية وجاذبية الاستثمار.

وعلى الصعيد المحلي، تبرز تحديات تتعلق بمواءمة المهارات مع فرص التوظيف في ظل تسارع وتيرة سياسات التعمين. كما يواجه القطاع المصرفي تحديات مستمرة ناجمة عن الاتجاهات الاقتصادية الكلية العالمية.

التوقعات

نستمر في توقع فترة مليئة بالتحديات خلال المرحلة القادمة، مع نظرة متفائلة مدعومة بأسس مالية قوية. تتمتع الشركة بقاعدة رأسمالية متينة، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال 30.24% (بما في ذلك السندات المجانية القابلة للتحويل الإلزامي إلى أسهم)، إضافة إلى وجود احتياطي سيولة قوي يتمثل في ودائع نقدية لدى البنوك التجارية، يتم توظيفها بفعالية في إدارة الخزينة.

وبفضل هيكل رأسمالي سليم، وصافي قيمة مرتفع، ومحفظة قروض ذات جودة عالية، ومستويات سيولة قوية، وانخفاض نسبة القروض المتعثرة، وارتفاع معدلات تغطية الأصول غير العاملة، فإن الشركة على ثقة من تحقيق نتائج مالية مُرضية خلال الفترة القادمة.

شكر وعرفان:

بالنيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة، يسرّني أن أرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – تقديرًا لتوجيهاته الحكيمة ورؤيته الرشيدة التي تسهم في ترسيخ مسيرة التنمية المستدامة وتعزيز مسارات التقدم والازدهار في ربوع الوطن.

كما أوجه الشكر إلى كل الجهات الرقابية، البنك المركزي العماني، هيئة الخدمات المالية وإلى البنوك التجارية والمؤسسات المتعاملة معنا وعملاء الشركة على دعمهم وتعاونهم المستمر.

وأخيراً أوجه شكري الجزيل إلى إدارة الشركة وموظفيها على ولائهم وتفانيهم في عملهم.

خالـد بن سعيـد بن سالم الوهيـبـي

رئيس مجلس الإدارة